

منافذ تتلقى طلبات من موردين لرفع الأسعار 20% قبل رمضان



«أسعار السلع غير الأساسية والكمالية والترفيهية توضع للعرض والطلب بشكل أساسي».
هاشم النعيمي

فروع جديدة وسلال رمضان

فإن المتحدث الإعلامي لمجموعة اللولو هاجر ماركس، ناشد كوما، إن المجموعة ستفتح سبعة فروع جديدة في الإمارات العام الجاري، في كل من أبوظبي ودبي والشارقة والسجيرة، ليصل إجمالي فروعها إلى 68 فرعاً. وستفتح أنحاء الدولة بحلول نهاية 2014».

وأشار إلى أن «المجموعة ستطرح قبل رمضان نوعين من السلال الرمضانية، بلغ سعر الأول نحو 70 درهماً، وتضم 15 سلعة أساسية ورمضانية، فيما سيتم طرح الثانية بسعر 160 درهماً، وتضم 20 سلعة ذات علامة تجارية مشهورة».



«الائتمار» أكدت تعاملها بنرم مع رفع أسعار السلع الأساسية من دون موافقات رسمية. تصوير: إريك أرازاس

«اللولو» توقع امتيازاً مع «جاليتوز»

وقعت شركة «تيلر فودز للأغذية»، ذراع الأطعمة والمشروبات لمجموعة «اللولو الدولية»، اتفاقية امتياز، مع شركة «جاليتوز الجنوب إفريقية»، لطرح العلامة التجارية للشركة الإفريقية في الشرق الأوسط والهند وسريلانكا، وبموجب الاتفاقية، فإن «اللولو» تعزم فتح 25 منفذاً لعلامة «جاليتوز» في الهند والإمارات خلال عامين، باستثمارات بنحو 92 مليون درهم، منها 15 فرعاً في الإمارات باستثمارات 55 مليون درهم، و10 أفرع في الهند باستثمارات 36.8 مليون درهم.

عمر عبدالحمير، أوبوهي

تلقت منافذ بيع ومراكز تجارية في الدولة طلبات لزيادة أسعار سلع أساسية وغير أساسية، من أكثر من 300 مورد، يتولون توريد عشرات السلع الأساسية والكمالية، بنسب تتراوح بين 20% و30% استباقاً لحلول شهر رمضان للسل، وفقاً لما ذكرت مجموعة اللولو هاجر ماركس.

وقال المتحدث الإعلامي للمجموعة، ناشد كوما، إن «اللولو» رفعت طلبات بزيادة الأسعار من 25 مورداً لسلع غذائية أساسية، على رأسها الحليب واللبان والأرز والطحين والدجاج واللحوم للجمدة والزيت والشرابيات الغازية.

وأوضح كوما، في تصريحات على هامش توقيع المجموعة اتفاقية امتياز مع شركة دولية، أمس، أن منافذ بيع ومراكز تجارية زادت أسعار سلع غير أساسية وكمالية، استجابة لزيادة اللوردين، بينما رفعت رقفاً أيضاً زيادة أسعار السلع الأساسية، وأبلغت هذه المنافذ موردي السلع الأساسية بضرورة مراجعة وزارة الاقتصاد، والحصول على موافقة رسمية مكتوبة بزيادة هذه السلع قبل طرحها.

من جهته، قال المدير العام لجمعية تعاونية رئيسة في أبوظبي، فضل محمد ذكر اسمه، إن «الجمعية تلقت عشرات الطلبات من موردين لرفع أسعار سلع بنسب تصل إلى

أكثر من 20% خلال الفترة الماضية، استباقاً لحلول شهر رمضان المبارك».

وأوضح أن بعض الطلبات تتعلق برفع أسعار سلع أساسية، مثل الحليب وبعض الجمادات مثل اللحوم والدواجن والأسماك الجمدة، وبعضها لسلع غير أساسية مثل العلبات والحلويات.

ولفت إلى أن «اللوردين أرجعوا طلبات زيادة الأسعار إلى زيادة

أسعار هذه السلع في البلاد نتيجة لتبعية أسعار مختلفة، مثل نقص الإنتاج، أو تذبذب سعر عملة هذه الدولة أمام الدولار، موضحاً أن «الجمعية ملتزمة بسياسة وزارة الاقتصاد بعدم رفع أسعار أي سلعة رئيسة إلا بموافقة رسمية منها».

وذكر في الوقت ذاته، أن «منافذ وجمعيات عدة رفعت أسعار سلع غير أساسية حتى لا

تتوقف عمليات التوريد».

وأشار إلى أن «بعض المستهلكين يطلبون سلعاً حتى في حالات زادت أسعارها، موضحاً أن «هناك سلعاً أساسية بالنسبة لبعض المستهلكين، إلا أنها غير أساسية لأخرين».

إلى ذلك، قال مدير إدارة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد، هاشم النعيمي، إن «أسعار السلع غير الأساسية والكمالية والترفيهية

تخضع للعرض والطلب بشكل أساسي، بينما تطبق الوزارة الإجراءات للتعلمة بزيادة الأسعار، بكل صرامة على السلع الأساسية، وهي لا تسمح بزيادة أسعار أي سلعة أساسية من دون الحصول على موافقة رسمية وخطية من الوزارة، وفي حال طرح للسلع للزيادة أسعارها يتم تفرغها وسحب السلعة من الأسواق، فضلاً عن لعدم اللورد غرامة تتراوح بين 10

آلاف و200 ألف درهم».

وأشار إلى أنه «في حالة اقتناع الوزارة بصحة الأسباب الواردة في طلب الشركة الوافدة في زيادة الأسعار، فإن الوزارة تلزم هذه الشركة بالقيام بدراساتها لتقديمها إلى اللجنة العليا لحماية المستهلك، لافتاً إلى أن «اللجنة إما أن توافق أو ترفض أو ترحن للواقعة، بسبب السياسة العامة للحفاظ على استقرار الأسواق».